



الحركة الدستورية الإسلامية
Islamic Constitutional Movement

رؤية للإصلاح السياسي





الحركة الدستورية الإسلامية

رؤية للإصلاح السياسي

في إطار سعى الحركة الدستورية
الإسلامية الدءوب منذ إعلان قيامها للتفاعل
مع قضايا المجتمع الكويتي والعمل على رفعة شأنه
والنهوض به إيماناً بقوله تعالى "إن أريد إلا الإصلاح
ما استطعت" وانطلاقاً من المبادئ التي نادى بها الدستور
الكويتي لتدعيم أواصر ومقومات الدولة وتعزيز الديمقراطية
والمشاركة الشعبية وترسيخ مفاهيم الحريات والعمل على تحقيق
العدالة الاجتماعية التي ينشدها الجميع فقد آلت الحركة الدستورية
الإسلامية من حين لآخر أن تقف وقفات تقييمية لواقع الحياة السياسية
الكويتية وتطبيقاتها الواقعية ساعية من وراء ذلك للاستفادة من الدروس
التاريخية، مؤكدة على الأبعاد الإيجابية وممارسة لدور الناقد الناصح "
الدين النصيحة.." لمعالجة السلبيات القائمة ومؤكدة على أهمية إيجاد رؤى
للارتقاء بالعمل السياسي وتطوير آلياته ونظمه بما يحقق مصلحة الدولة
والمجتمع.

وتنطلق رؤية الحركة الدستورية الإسلامية للإصلاح السياسي
ومواجهة التحديات والمشاكل التي تواجه المجتمع الكويتي من
خلال فهم واقع الحياة السياسية الكويتية والتحديات الحالية
والمستقبلية التي تحيط بها، ومتطلبات الرؤى العملية
لتحقيق الأهداف المستقبلية للتنمية السياسية ومن
خلال العمل المشترك لكافة القوى والمجاميع
والأطراف المخلصة والمحبة للكويت ولأهلها.

ملاحم الواقف السلساسف فف الكوفف

أولاً: إن الأوضاع السلساسفة والاقتصادفة والاجتماعفة فف الكوفف فف حالة من التشابك والضعف وعدم الاستقرار: المكاسب الدستورفة السعبفة مةةةة، وسفاة القانون وتطبلقفه فف تعثر، والأخطار الخارجفة تتعء وتقوى.

ثانفأ: إن السلساسات الحكومفة فف مواهة هه الأوضاع تتسم بعدم الضاعلفة وتغلب علفها نزعة البعد عن الرأف السعبف وفقدان الرؤفة الواضحة.

ثالثأ: الموقف السعبف تجاه هه الأوضاع فعانف من ضعف ملحوظ فف الضاعلفة والأءاء السلساسف ففطلب بالمقابل جهءأ للتحرك بفعالفة وتجاوزأ لنتائج الصراعات المفتعلة والمشاحنات ففر المبررة.

رابعأ: تراجع حالة الحقوق والحرفاء الدستورفة والسلساسفة واستمرار العمل بعدد من القوانفن المقفءة للحرفاء والمعارضة مع المبادئ الدستورفة .

خامسأ: باتت القوى المناهضة للمشاركة السعبفة والاءمقراطفة والقواعد الدستورفة والقفم الأخلاقفة والراعفة والءاعمة للفساء بصوره المختلفة تلعب ءورأ نشطأ فف ءفع الأوضاع إلى ما هو أسوأ.

سادسأ: أصبح المشروع التغرفبف الثقافف والاجتماعف علف رأس التءفءات فف مواهة حركة الإصلاح الوطنف والمحافظ لفس فف الكوفف فحسب: بل فف كافة المجتمعات العربفة والإسلامفة بما فهفأ له من عون وءعم من اءخل مجتمعا أفرادأ ومؤسسات.

وفف مقابل تءفءات الواقف والمشاكل المشار إلفها أعلاه نجد فف المجتمع الكوفف أرضفة دستورفة وقانونفة وسلساسفة متماسكة كما فوءء وفرة فف القءرات والطاقات البشرفة الكوفففة المبعءة والقاءرة والمؤهلة علف فقءفم الحلول المناسبة لكافة ما فواءه المجتمع من مشاكل وصعوفاء ، إضافة إلى فوفر عءء كبفر من العءراسات والخطط الكفبلة بتنمفة وتطورفم المجتمع والفف مصفرها التراكم عفر السنوات والإهمال فف إءراج أصحاب القرار.

إن التأمل في جوانب هذا الواقع يبين بصورة جلية أن هناك خللاً في أداء الجهات والمؤسسات المفترض بها مواجهة هذه التحديات والمشاكل. وننطلق من هذه الرؤية للواقع الكويتي للتأكيد على أن أي إصلاح منتظر أو تغيير مطلوب في المجتمع الكويتي لابد أن يكون من خلال إصلاح وتطوير عدد من المجالات والمؤسسات الدستورية والشعبية، إصلاحاً يرتكز على دين الدولة ودستورها، إن معوقات عديدة في الحياة السياسية تجعل مسيرة التنمية الحالية والمستقبلية في الكويت متعثرة وتأخر الهدف الاستراتيجي الذي تسعى إليه الحركة الدستورية الإسلامية وغيرها من القوى السياسية وأبناء الوطن بأن تكون الكويت مستقبلاً دولة متقدمة وفقاً لمفاهيم الدولة العصرية ولها موقع متميز على المستوى المحلي والعالمي في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وتعتقد الحركة الدستورية الإسلامية أن الإصلاح المنشود لابد أن يطال عدداً من الأطراف والمؤسسات الهامة في الحياة الكويتية والتي يجب أن ينظر إليها خاصة لدعمها وإصلاح ما قد يكون فيها من قصور أو نقص وتطويرها لتأخذ دورها الريادي في مواجهة المشاكل والتحديات.

والأطراف والمؤسسات المعنية بمتطلبات الإصلاح هي: (القوى السياسية الشعبية، ومجلس الأمة، ومجلس الوزراء، والسلطة القضائية، الأسرة الحاكمة، الحريات والحقوق الدستورية، ومؤسسات المجتمع المدني)، ولهذه الأطراف والمؤسسات متطلبات ومستلزمات وأدوار ينبغي القيام بها وذلك على النحو التالي:

أولاً: القوى السياسية الشعبية:

تري الحركة الدستورية الإسلامية أن السبيل إلى إحداث الإصلاح والتغيير في القوى السياسية من أجل أن تأخذ دورها الفعال في عملية الإصلاح الوطني يمر عبر مرحلتين :

الأولى بانتهاج الخطوات التالية:

- ١- الاتفاق على الثوابت الكويتية الوطنية الواردة في الدستور و وثيقة الرؤية المستقبلية والعمل على تدعيم هذه الثوابت وحمايتها من التجريح والتهجم، وعلى رأس هذه الثوابت الشريعة الإسلامية ومبادئ العمل الديمقراطي والحقوق والحريات الدستورية.
- ٢- الالتزام بالنقد البناء بين القوى السياسية وتقديم النصح والتقويم من أجل تقوية التعاون فيما بينها.
- ٣- تحديد الإطار الإداري المنظم والفعال لعمل وتحرك القوى السياسية الشعبية.
- ٤- تحديد أولويات العمل الشعبي المشترك والقضايا المتفق عليها للعمل من أجل تحقيقها حسب الأولوية من أبرز صور ذلك الإصلاح السياسي والوقوف ضد الفساد والدعوة لقيام تنمية حقيقية في كافة المجالات.
- ٥- إعلان موقف موحد رافض لسياسات العدوان والاحتلال والخطرة للعدو الصهيوني ومحاولات التطبيع مع الكيان الاسرائيلي، وتجاه تحديات التغريب والهيمنة الغربية بصورها المختلفة، والحفاظ على هوية المجتمع وقيمه.
- ٦- سعى التيارات السياسية عملياً لتعزيز قيم المجتمع القائمة على الوحدة الوطنية وتأكيد صور التعايش والتسامح والتعاون لتطويق أخطار الإرهاب والتطرف أو التعصب الطائفي أو القبلي أو العائلي أو الفئوي أو خلافه.
- ٧- الحرص على تفعيل العمل السياسي الجماهيري وتكامل أدواره وغاياته مع العمل البرلماني .
- ٨- المشاركة في إعداد وإنجاز قانون التعددية الحزبية السياسية والاتفاق على خطة تهيئة الأجواء الشعبية لقبوله وعلى إجراءات تقديمه لمجلس الأمة.

٩- الالتفاف حول مجلس الأمة كونه المؤسسة الدستورية التي تمثل الشعب، وحمايته من محاولات انتقاص صلاحياته أو تحديدها.

١٠- حث أعضاء مجلس الأمة على تحديد الأولويات وبرمجة قضايا الإصلاح والتغيير ببرنامج زمني محدد.

١١- دعوة القوى السياسية وقوى المجتمع المدني لتبني آلية تشكيل لجان وجمعيات تخصصية تعنى بالرقابة والشفافية والضغط المجتمعي على أعضاء السلطتين التنفيذية والتشريعية يتم من خلالها المتابعة الشعبية والسياسة للأداء الحكومي والبرلماني من أجل الالتزام بتطبيق خطط الإصلاح والتنمية ومواجهة الفساد.

١٢- التفاعل الايجابي مع القواعد الشعبية بما يكفل دوراً أكبر لتلك القواعد وبالأخص منهم النساء والشباب في مجالات التعامل مع المواقف السياسية والتفاعل مع الأنشطة والبرامج المجتمعية.

هذه الخطوات المقترحة من شأنها - بإذن الله تعالى - أن تساهم بفاعلية بإصلاح وتطوير القوى السياسية، وبتحريك العمل السياسي الشعبي المشترك، وعندها تتمكن هذه القوى من القيام بواجباتها في مواجهة التحديات والمشاكل العامة وتتمكن من الانتقال إلى المرحلة الثانية من التطوير والإصلاح.

المرحلة الثانية (تقنين التعددية السياسية):

وترى الحركة الدستورية الإسلامية بأن المرحلة الثانية في طريق إصلاح وتطوير القوى الشعبية هو تقنين التعددية السياسية، ففي رؤية الحركة الدستورية الإسلامية أن التعددية السياسية قد أصبحت واقعاً ملموساً على المستويين الشعبي والرسمي، ومنذ إعلان تأسيس الحركة الدستورية الإسلامية وغيرها من القوى السياسية وإلى يومنا هذا نجد تأييداً وتعاطفاً متزايداً من كافة أوساط المجتمع للتعددية السياسية، ومن اليسر ملاحظة انكماش المعارضة لها، بل حتى من تبقى من المعارضين قد تداعوا لتنظيم صفوفهم أسوة بالتنظيمات السياسية الأخرى.

ولذلك ترى الحركة الدستورية الإسلامية في التعددية السياسية الوسيلة الأفضل لتحقيق المشاركة الشعبية الفاعلة، وهي الطريق الأمثل لنشر الوعي السياسي وتفاعل فئات المجتمع مع قضاياها وتطلعاته وانها الآلية المناسبة لتطوير الحياة السياسية الكويتية والتعامل مع متطلبات المستقبل، ومن الأسس التي تتطلع لها الحركة في رؤيتها للعمل الحزبي الايمان بمبدأ شرعية العمل الجماعي الذي هو تجسيد للتعاون على البر والتقوى ومن منطلق قوله تعالى: " ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون" فالعمل الجماعي المنظم هي الصيغة الأكثر فاعلية لتحقيق الإصلاح والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بل ويكون واجباً إذا لم يتحقق الواجب إلا به.

ثانياً: مجلس الأمة :

تعاني المؤسسة البرلمانية ممثلة بمجلس الأمة معضلات حقيقية، تحول بينها وبين أداء الدور المنوط بها، وهو ما يلحق بالعمل الشعبي الوهن والتراجع معاً، لذا وحرصاً من الحركة الدستورية الإسلامية على استنهاض الدور الحيوي لمجلس الأمة، فإنها ترى ضرورة إدخال الإصلاحات المؤسسية والهيكلية الهامة التالية:

١- اصلاح النظام الانتخابي بتعديل الدوائر الانتخابية أولاً بتقليل عددها وإعادة توزيعها وبما يضمن تحقيق الأهداف التالية:

- أ) الحد من مظاهر شراء النعم بالمعاملات والتسهيلات التي يتصدرها الوزراء، فضلاً عن جرائم شراء الأصوات والرشاوى الانتخابية.
- ب) ضمان تمثيل كل الشرائح الاجتماعية والسياسية بنسب عادلة وبفرص تنافس متكافئة والحد من الاحتكار الفئوي، وإتاحة الفرصة لمشاركة أكبر بتخفيض سن الناخب والسماح للعسكريين للمشاركة في العملية الانتخابية.
- ج) جعل العضو المنتخب يمثل الأمة أولاً، وليس الطائفة أو الشريحة الاجتماعية أو السياسية.
- د) معالجة وضع المناطق السكنية الجديدة.

- ٢- زيادة عدد الأعضاء المنتخبين، وذلك عبر مقترح للتعديل الدستوري يقدمه عدد من أعضاء مجلس الأمة. فمن الملاحظ دون شك أن القصور وضعف الأداء الذي يلازم أعمال مجلس الأمة مرده الأساسي وفي معظم الأحيان إلى قلة عدد أعضاء مجلس الأمة، مما ترتب عليه انشغال الأعضاء بعدد كبير من اللجان، وقلل مساهمة العضو في تلك اللجان على النحو المنشود، وقد انسحب أثر ذلك على دور مكتب مجلس الأمة بل وكامل هيئته بما أضحي معه زيادة عدد الأعضاء المنتخبين واجبا مهماً من أجل إصلاح المؤسسة البرلمانية.
- ٣- إعادة هيكلة وبناء جهاز الأمانة العامة لمجلس الأمة بحيث ينقسم إلى جهازين رئيسيين، جهاز إداري وخدمات مساندة للأعضاء في أداء أعمالهم، وجهاز استشاري يبني على قاعدة من المؤسسية بحيث ينضم إليه كل المستشارين وأجهزة الدراسات واستشراف المستقبل.
- ٤- تشكيل لجنة جديدة تحت اسم لجنة "نزاهة العمل البرلماني" تتولى متابعة ما يتعلق بدعوة العضو المالية منذ بدء عضويته، وتلقي الشكاوى في مواجهة الأعضاء في أحوال تعارض المصالح أو الترشح أو استغلال المنصب البرلماني، وكافة الإجراءات اللازمة للحفاظ على نزاهة العضوية في مجلس الأمة.
- ٥- تعديل اللائحة الداخلية لمجلس الأمة باتجاه تفعيل جلسات المجلس وزيادة ساعات انعقاده وتخصيص جلسات للبرامج الإنمائية والأولويات والمناقشات العامة، بما يعزز جدية مجلس الأمة ويحقق إنتاجيته بفاعلية.
- ٦- تعديل لائحة المجلس بما يكفل عدم مشاركة الوزراء في التصويت على القضايا الخاصة بالبرلمان مثل انتخاب رئيس المجلس ونائبه ولجانه ورفع الحصانة وغيرها.
- ٧- المحافظة على المال العام وقيام المجلس بمواجهة محاولات التعدي عليه ودعم المؤسسات القائمة بهذا الدور كالقضاء وديوان المحاسبة .

ثالثاً: مجلس الوزراء والدور الحكومي :

إن الثمرة الكبرى لإصلاح وتطوير المؤسسات الثلاثة هي رفع كفاءة وأداء مجلس الوزراء . وترى الحركة الدستورية الإسلامية أنه بالإمكان تطوير هذه المؤسسة الهامة عبر مسلكين أحدهما وفق إجراءات إجرائية منهجية وإدارية، والآخر في تبني تغيير جذري في الفلسفة السياسية للسلطة التنفيذية وبما يترادف مع إكمال وتكامل مجمل الإصلاح للمؤسسات الثلاث ، ويمكن إيجاز ذلك بالأمر الآتي:

- ١- أن تتوافق منهجية تشكيل الحكومة مع التطلعات الشعبية في تطوير المشاركة الشعبية وتدعيم الديمقراطية لكي يرتفع التشكيل إلى مستوى تلبية التطلعات الشعبية، ومواجهة التحديات المحلية والإقليمية والعالمية، ويتحقق ذلك من خلال المشاورات الجادة مع جميع القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية النشطة والفاعلة في المجتمع للاتفاق على أفق التطلعات الشعبية وعلى الأخذ بشعبية الوزارة وتداول السلطة وتبني مبدأ الحكومة ذات الأغلبية البرلمانية في تشكيل الحكومات وعلى توزيع القادرين على نقل هذه التطلعات إلى الواقع العملي التنفيذي، وهذا ما يحقق شيئاً من الشورى الواردة في قوله تعالى: "و أمرهم شورى بينهم"
- ٢- أن يضم التشكيل أكبر قدر ممكن من التمثيل السياسي والاجتماعي والاقتصادي لجميع فئات الشعب الكويتي ، فذلك من شأنه زيادة احتمالات تحقيق الاستقرار والكفاءة والإنجاز، مع اعتبار معياري الكفاءة والأمانة ثابتين في كل الأحوال، وعدم تسخير العمل الوزاري للمكاسب الفئوية.
- ٣- التزام جميع الوزراء بأصول وقواعد دين الدولة وثوابت المجتمع الكويتي العربي المسلم وقيمه والالتزام أصول الدستور وتوجيهاته خاصة في وزارات التوجيه والبناء التربوي والفكري.
- ٤- تبني الحكومة منهجية العمل من خلال صياغة خطط تنمية ومشاريع عملية للنهوض بالمجالات السياسية والاقتصادية

والاجتماعية وتبعتها مشاريع محددة لدى كل وزارة او مؤسسة من مؤسسات القطاع العامة وفق نظرة تنموية مستقبلية للكويت .

٥- أن يلتزم جميع الوزراء بخطة ورؤية الحكومة المقررة والمعتمدة دستورياً وشعبياً من البرلمان في فترة وجيزة، دون محاولة تقديم البرامج الخاصة والفئوية الضيقة.

٦- أن يكون الميزان الحاكم لتولي كافة المناصب الوزارية وغيرها من المناصب الحكومية القيادية العليا، الأمانة والقوة ومن خلال تكافؤ الفرص أي كان الانتماء الاجتماعي أو السياسي، تحقيقاً لمبدأ: "إن خير من استأجرت القوي الأمين" . والعمل على إقرار "قانون التنصيب القيادي" الذي يحقق تلك المبادئ في تولي المناصب القيادية.

٧- عدم توزيع وإشراك عناصر وعوامل الاستفزاز والتوتر بدلاً من عناصر وعوامل التعاون والإنجاز أي كانت انتماءاتهم السياسية أو العائلية.

٨- إن أداء مجلس الوزراء كمؤسسة يتطلب تعزيز أجهزته الفنية والاستشارية حتى تكون إدارته مؤسسية في نهجها وبرامجها وآلية اتخاذ القرار والمتابعة مما يساهم بتوافق أداءه مع برنامج عمل واقعي واضح متفق عليه مع مجلس الأمة يحقق طموحات الكويتيين في تجاوز الأزمات والتحديات.

٩- قيام السلطتين التنفيذية والتشريعية بالاتفاق على الملامح الأساسية لبرنامج لأولويات عمل مجلس الأمة والحكومة تلتزم به السلطتان لمواجهة التحديات والأزمات وتحقيق تطلعات الكويتيين في الحفاظ على الثوابت الإسلامية وإكمال أسلمة القوانين وحفظ المكتسبات الدستورية وتوسيع المشاركة الشعبية وحماية الحريات وتطوير الخدمات العامة وترشيد الإنفاق الحكومي وحماية المال العام ومراقبة أداء الحكومة في هذا الشأن .

١٠- السعي لوضع الأسس والقواعد الكفيلة لتحقيق التعاون الفاعل والإيجابي بين السلطة التنفيذية والتشريعية بما يعود بالنفع على الوطن والمواطنين فلا تضيع الأوقات ولا تهدر الجهود ولا يغفل عن

القضايا الهامة في وسط أجواء التآزم والتوتر المتولدة عن خلاف النفوس لا الأفكار وخلاف المفهوم لا المبدأ .

١١- التأكيد على ضرورة أن يعلو مبدأ تحقيق المصلحة العامة على مفهوم تحقيق المصلحة الخاصة والفئوية، مما سيقصص الخلاف والتآزم إلى أدنى درجاته، وأن يكون الهدف تحقيق خطة الدولة ومشاريعها وليس برنامج الانتماء الشخصي أو الفئوي.

١٢- حث الحكومة على اتخاذ خطوات وقرارات جادة لمواجهة ومحاربة الفساد المالي والإداري بصوره المختلفة في قطاعات الدولة بشكل عام وعلى الخصوص وضع آليات لكشف الذمة المالية للوزراء والقياديين في الدولة تحت شعار " من أين لك هذا "، ومواجهة حالات التنفيع والتكسب السياسي بإسداء الخدمات أو التوظيف الهادف لذلك، بوضع جهاز رقابي داخلي عليهم، والتوافق مع مجلس الأمة في إصدار قانون الذمة المالية إبعادا للوزراء و أصحاب المناصب عن مواضع الشبهات المالية أو الفساد الإداري.

١٣- على الرغم من قناعتنا الراسخة بفكرة الحكومة النيابية كأداة للإصلاح السياسي وهو ما حث عليه الدستور الكويتي إلا أن تجربة توزيع أقلية من النواب قد أثبتت فشلها. والحركة الدستورية الإسلامية تدعو إلى التخلص من سلبيات المناخ السياسي التي ساهمت في هذا الفشل وإلى تهيئة الظروف المناسبة لإنجاح هذه التجربة وصولاً إلى الأهداف التي سعى لها الدستور الكويتي من المشاركة النيابية في الوزارة على رأسها توسيع المشاركة الشعبية في الحكومة وصولاً إلى تشكيل الحكومة النيابية التي تملك برنامج عمل اختار بموجبه الشعب الكويتي ممثليه في المجلس.

١٤- في ظل الظروف والمتغيرات والمخاطر الدولية والإقليمية فإن الحكومة مطالبة بأن تعيد النظر في سياستها الخارجية على نحو يعزز الانتماء الخليجي والعربي والإسلامي ويوثق العلاقات مع باقي دول العالم وفق الأطر الدستورية وقيم المجتمع الكويتي ولا يؤثر على

استقلالية قراراتها وإدارتها لشئون البلاد وبما يعزز التواجد الكويتي
الفعال والايجابي دوليا على كافة الأصعدة.

رابعاً: السلطة القضائية:

القضاء ركيزة العدل، وتطوير مؤسسة القضاء ركيزة من ركائز الإصلاح
الدستوري، وترى الحركة الدستورية الإسلامية اتجاهات تطوير هذه المؤسسة في
ما يلي:

١- إصدار التشريعات التي تضمن للسلطة القضائية الاستقلالية التي
أرستها المبادئ الدستورية ، والتقسيم الهيكلي المناسب بما يكفل أداء
متطور للأجهزة القضائية بطاقتها البشرية الخاصة والمستقلة بما
يحقق ضمانات النزاهة والعدل ويدراً عنها هيمنة أي من السلطات
الأخرى عليها.

٢- تعزيز دور المجلس الأعلى للقضاء في إدارة مرفق القضاء، و تفعيل
هذا الدور لتحقيق مبادئ العدل والحياد من خلال ما يقرره من نظم
تحكم طريقة اختيار القضاة و توليتهم والتفتيش على أعمالهم
وترقيتهم وما يتعلق بهم من مسائل إدارية ومالية

٣- اتخاذ القرارات الكفيلة التي تضمن للقاضي أمنه ورفاهيته
الاجتماعية والنفسية بما يحقق أجواء التجرد والنزاهة والحياد
اللازمة لعدالة حكمة.

٤- الاهتمام ببرامج تدريب القاضي وتطوير أدائه بشكل مستمر، ودعم
معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية بما يلزمه للقيام بدوره
على أكمل وجه.

٥- تحقيق ما كلفه الدستور من ضمانات للأفراد في مواجهة السلطة
العامة من خلال إصدار التشريعات المنظمة لقيام القضاء الإداري
بمفهوم الشامل وإنشاء مجلس دولة مستقل بحكم تخصصه عن
القضاء العادي يختص بالنظر في المنازعات الإدارية ، وتحقيق المبدأ

الدستوري بتحويل ادارة الفتوى والتشريع إلى هيئة تتولى إبداء
الرأى ودعم القطاع الحكومى بحيادية وفاعلية .

٦- دعم القضاء الدستوري على النحو الذي عنته المادة ١٧٣ من الدستور ،
وعلى الأخص إعادة النظر في قانون إنشاء المحكمة الدستورية بما
يكفل تحقيق ضمانات الفصل في المنازعات المتعلقة بدستورية القوانين
واللوائح وغيرها من المسائل وطرق الطعن أمام هذه المحكمة .

خامسا : الأسرة الحاكمة:

تعتبر الأسرة الحاكمة من أهم مقومات استقرار الدولة، وتركز في
أهميتها وفعاليتها على قواعد تاريخية ودستورية وعملية، وقد تجذرت عبر عصور
نشأة وتطور الدولة، والعلاقة بينها وبين الشعب، تلك العلاقة المبنية على التقارب
والتناصح والتعاون، مما زاد من مكانة الأسرة الحاكمة، وكفل الاستقرار للمجتمع
ككل وكامل فئاته، وقد تقلدت الأسرة دوراً تاريخياً في مجال التنمية السياسية
وغيرها، مما وثق من متانة علاقتها بالشعب الكويتي، وقد جاء هذا الدور في
نصف القرن الأخير الذي اتسم بزوال العدد الأكبر من الأنظمة السياسية الأسرية
والتقليدية والتفردية، مما حصن الأسرة الحاكمة في الكويت والمجتمع ككل من
أسباب وعوامل الزوال .

واليوم على المجتمع الكويتي ككل، أن يتدارس دور الأسرة الحاكمة في
التنمية وركزيتها الاستقرار، وتوفير السبل لمزيد من الاستقرار والتقدم، نظراً لما
لها من أهمية قصوى وإمكانات كبرى وواجبات عليا، وإن كانت المسؤولية الأولى في
هذا تقع على الأسرة نفسها .

ومن أجل أن تقوم الأسرة الحاكمة بدورها الذي يمكن أن يسهم في مسيرة الإصلاح
الوطني العامة ترى الحركة الدستورية الإسلامية وجوب توفير المقومات التالية:

١- تحديد دور الأسرة الحاكمة في المجتمع بمبادرة من الأسرة نفسها
بصورة رئيسية، مع ضرورة الارتقاء بهذا الدور إلى مستويات متطورة
للحياة السياسية في المجتمع الكويتي، خاصة في جوانب الحقوق

- الدستورية والمشاركة الشعبية ، والاستفادة من التجارب المتقدمة والمماثلة في عدد من دول العالم .
- ٢- الالتزام التام بالشواهد الدينية والاجتماعية والدستورية للمجتمع والحفاظ عليها والتمسك بها ، فهي قواعد المجتمع وركائز استقراره ، خاصة وأن أفراد الأسرة الحاكمة هم بمثابة القدوة التي يتطلع إليها ويحتذى بها في المجتمع.
- ٣- ضرورة التجاوب الإيجابي وغير المتردد مع تطلعات الشعب وطموحاته المستقبلية، بل والتقدم والمبادرة في تحقيق التطلعات المتوقعة، مما يعمق الروابط ويزيد الثقة ويدفع إلى المزيد من الاستقرار.
- ٤- تكريس التمسك بالمشاركة الشعبية والعمل على تطويرها والمبادرة بخطوات تقود إلى ذلك، وعدم انتظار تحرك المطالبات الشعبية بالمزيد منها ، تلك المطالبات التي ترسم وتحدد صور مستقبل المجتمعات في المرحلة القادمة
- ٥- الترفع عن المشاركة في معارك اختلاف وجهات النظر، والحرص على عدم الانحياز وتغليب أو تأليب فئة شعبية على أخرى، من أجل أن تحافظ الأسرة الحاكمة على مكانة الرعاية لكل فئات المجتمع، وعلى دورها في التوفيق والتقريب بين الأطراف المختلفة.
- ٦- تقريب البطانة الصالح الحريصة على الحق والمحذرة من الباطل، ونبد جلساء السوء الذين يزينون الباطل ويشوهون الحق.
- ٧- التوسع في أنشطة العمل الخيري والاجتماعي والتركيز على المشاريع الحضارية والثقافية، حيث تجمع الشعب حولها وتكون له منارات وحدة ونماذج قدوة، ويشهد المجتمع بعض النماذج الإيجابية في هذا المجال مما يجب التأكيد على التوسع فيها.
- ٨- وإذا كانت شؤون الأسرة الحاكمة محل اهتمامات الشعب، إلا أنه من الضرورة القصوى حسم مسائل اختلاف وجهات النظر وتعارض الطموحات داخلياً في إطار الدستور والقوانين المرعية في هذا الشأن بما يحقق الصالح العام.

- ٩- إن تحقيق وحدة وتماسك وقوة وفعالية الأسرة الحاكمة مرتبط بمدى توافقها واعتنائها بتأهيل وتنمية قدرات أبنائها القيادية وتواصلهم مع قضايا الشعب ومراعاة ثوابته.
- ١٠- البعد عن منافسة العامة في مجال المال والاقتصاد والوظائف العامة، ويجب أن يبني وعي واسع وعميق داخل الأسرة الحاكمة بخطورة هذه المنافسة على الاستقرار العام في المدى البعيد، دون الاغترار بإيجابياتها المحدودة على المدى القريب.
- ١١- تعزيز صور التواصل الفعال مع العامة دون تكلف والمشاركة الاجتماعية العامة دون تمييز.

سادسا : الحقوق والحريات العامة :

يقاس تقدم المجتمعات والأمم بما يتمتع به أفرادها ومؤسساتها من حقوق وحريات تكفل مساهمة الجميع في دعم وبناء الوطن ، وترى الحركة الدستورية الإسلامية في التعامل مع هذا المجال الحيوي أهمية تبني التوجهات التالية :

- ١- قيام السلطات الدستورية والقوى الفاعلة في المجتمع بالتمسك والالتزام بمبادئ الحقوق والحريات الفردية والجماعية التي أوردها دستور ٦٢ والمطالبة بالمزيد منها بما يحقق متطلبات النهوض بالأفراد والمجتمع والدولة .
- ٢- التحرك الجاد لتعديل وإلغاء القوانين المقيدة للحريات كقانون التجمعات وتعديل قانون المطبوعات.
- ٣- الالتزام بمبادئ وقواعد حقوق الإنسان في كافة قطاعات المجتمع، والاهتمام بحقوق العمالة الهامشية في القطاع الخاص، وتوفير الدعم والتشجيع لكافة المؤسسات والجمعيات الأهلية والشعبية القائمة بهذا الدور.

سابعاً : مؤسسات المجتمع المدني

إن أبرز عوامل نهضة المجتمعات وتقدمها مرتبط بمدى فاعلية أدوار المؤسسات الأهلية والشعبية فيها، وعلى الرغم من الدور المتميز والفاعل للعديد من مؤسسات المجتمع المدني في الكويت منذ الخمسينات، إلا أن هناك قصوراً من حيث الكم والكيف في أداء ونشاط وتفاعل المؤسسات الأهلية أو جمعيات النفع العام، ويعود ذلك للنظرة الحكومية السلبية في التعامل مع هذه المؤسسات ودورها في المجتمع إضافة إلى إجحام التيارات السياسية عن لعب دور أكبر لتحريك هذا القطاع الهام والحيوي في تبني قضايا الإصلاح والتنمية، وأن تحقيق دور حيوي فعال لمؤسسات المجتمع المدني يتطلب الآتي :

- ١- ضرورة قيام السلطتين بتبني خيار التعديل التشريعي للقوانين المنظمة لقيام وتأسيس ونشاط جمعيات النفع العام بما يكفل توسع قاعدة هذه الجمعيات في المجتمع وتنوع أدوارها وتوفير صور الدعم لها .
- ٢- قيام الحكومة بإتاحة المجال للراغبين من المواطنين بتأسيس المؤسسات الأهلية دون وضع القيود التي تعيق العمل التطوعي وتوفير صور الدعم اللازمة لتلك المؤسسات .
- ٣- للتيارات السياسية دور هام في تشجيع قواعدها ودعوة افراد المجتمع للانخراط والتفاعل مع المؤسسات الأهلية بما يكفل نجاح ادوارها ومهامها .
- ٤- يعد العمل الخيري في الكويت علماً رائداً من أعلام الكويت الداخلية والخارجية، وللحفاظ وتنمية هذا القطاع يتطلب توفير أقصى صور الدعم الحكومي والشعب وإحاطته بالضمانات الكفيلة لتأدية دوره، ومن صور ذلك المبادرة بإصدار قانون ينظم عمل القطاع الخيري بما يحقق أهدافه التنموية والخيرية والدينية .

هذه هي رؤية الحركة الدستورية الإسلامية لإصلاح المسيرة السياسية الكويتية

في مواجهة التحديات والمشاكل التي تواجه الوطن، ويجدر الإشارة إن التصورات
معنية فقط بالإصلاح السياسي لأهميتها وأثرها على مناحي الحياة المختلفة،
وأنه من المعلوم ان هناك مجالات لا تقل عن المجال السياسي أهمية كالإصلاح
الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي وخلافة وتلك من المجالات التي يتطلب
التصدي الاستراتيجي لها وفق رؤية متكاملة و مستقبلية للنهوض بالكويت،
سائلين الله التوفيق لكافة المخلصين والحفظ والنمو للكويت وأهلها.



الطبعة الثانية - نوفمبر ٢٠٠٥